اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس
التقرير اليومي

الاثنين ٢٠٢٤/٧/٢٢ – العدد ١٣٤

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- الصفدي ونظيره البريطاني يبحثان هاتفياً جهود التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة ٤
- "العدل الدولية" فتوى سياسية تُبدد أوهام الفتاوى التلمودية ٤

اعتداءات

- العشرات من المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى ٨
- الاحتلال يهدم منشأتين تجاريتين في بيت حنينا ٨

تقارير/ اعتداءات

- منذ ٧ أكتوبر: ٩ آلاف و٧٥٠ أسيراً في الضفة والقدس ٩

فعاليات

- جامعة القدس تكرم البخيت وتوقّع مذكرة تعاون مع مجمع اللغة العربية ١٠

اصدارات

- نبيهة عبد الرازق تصدركتاباً يتحدث عن المراحل الاستيطانية في فلسطين ١١

آراء عربية

- «العدل الدولية» تدين «إسرائيل» وتطالب بإنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان ١٣

آراء عبرية مترجمة

- قرارمحكمة العدل مهم لإنهاء الاحتلال ١٥
- المستوطنات مشروع كذب وخداع للذات ١٧

الأخبار بالإنجليزية

- **Jordan's, UK's foreign ministers talk ties, Gaza.** 19
- **Dozens of Israeli settler's storm Al-Aqsa Mosque.** 19
- **Israeli army demolishes Palestinian commercial establishments in Jerusalem.** 19

شؤون سياسية

الصفدي ونظيره البريطاني يبحثان هاتفياً جهود التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة

عمّان- أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، ووزير الخارجية والتنمية البريطاني ديفيد لامي، يوم الأحد، محادثات هاتفية أكد خلالها الوزيران الحرص على تعزيز العلاقات الثنائية التاريخية وزيادة التعاون في مختلف المجالات.

كما بحث الوزيران جهود التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة وإنهاء المعاناة الإنسانية الكارثية في القطاع، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية وسبل خفض التصعيد الخطير في المنطقة.

وهنأ الصفدي "لامي" بتوليه مسؤولياته الجديدة، وأكد الحرص على العمل معاً للبناء على العلاقات الوثيقة بين البلدين.

وأكد الوزيران أهمية عملية التشاور بين الأردن وبريطانيا، واتفقا على إجراء محادثات مفصلة خلال لقاء سيعقدانه خلال الأيام المقبلة.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢٢ ص٣

***

"العدل الدولية" فتوى سياسية تُبدد أوهام الفتاوى التلمودية

رام الله – خاص بـ"القدس" دوت كوم – أكد خبراء في القانون الدولي وقادة سياسيون وكتاب ومحللون سياسيون في أحاديث منفصلة مع "القدس" دوت كوم، أن الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية، التي اعتبرت "أنّ الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعيّ"، تعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الدولية، وتتيح للفلسطينيين محاكمة إسرائيل على جرائمها أمام المحاكم الدولية وتكشف وجود صحوة دولية تجاه القضية الفلسطينية.

ودعوا إلى استثمار الفتوى لتعزيز الحراك الدبلوماسي على الساحة الدولية، مشددين على أهمية توحيد الصف الفلسطيني، والعمل على تشكيل تحالفات دولية لدعم الفتوى وتفعيلها على أرض الواقع.

ويرى المحللون والسياسيون والخبراء أن الفتوى تمثل رصيداً إضافياً للقضية الفلسطينية، وتعزز من محاولات المجتمع الدولي لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، لكنهم أكدوا أن الوحدة الوطنية الفلسطينية أصبحت أكثر أهمية الآن لمواجهة التحديات المقبلة وتحقيق المصالحة الوطنية للذهاب بالقضية الفلسطينية بحراك دولي موحد.

وقال أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية د. رائد أبو بدوية أن الفتوى الأخيرة للمحكمة الدولية مهمة جداً، حيث إن القانون الدولي نظم حالة الاحتلال كضرورة

عسكرية أثناء الحرب، للاعتبارات والاحتياجات والضرورة العسكرية، وفرض إجراءات على دولة الاحتلال تجاه الشعوب الواقعة تحت الاحتلال. وأوضح أبو بدوية أن القانون الدولي الإنساني نظّم حالة الاحتلال كضرورة عسكرية قصيرة الأمد، لكنه لم يعالج الاحتلال طويل الأمد.

وأشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تناولت الوضع القانوني للاحتلال والالتزامات الدولية تجاهه، وطلبت استشارة قانونية من محكمة العدل الدولية، التي قامت بتقييم معظم السلوك الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأكدت المحكمة أن هناك نوايا للسيطرة الدائمة على الضفة الغربية وضم تلك الأراضي، وبالتالي فإن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني.

وشدد أبو بدوية على أن هناك آثاراً تترتب على القرار، حيث يتوجب على إسرائيل إنهاء الاحتلال فوراً وإخلاء الأراضي الفلسطينية من مستوطنيها، إضافة إلى الالتزام بتعويض المتضررين من السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأكد أبو بدوية أن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ تدابير لازمة لإنهاء الاحتلال، داعياً إلى حراك دبلوماسي تقوده فلسطين أو أي دولة عربية أو صديقة من أجل الترجمة الفعلية للفتوى الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية.

وأشار أبو بدوية إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكنها الطلب من الدول الأعضاء إنهاء علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي بكافة أشكاله، ومَن يرفض ذلك سيكون عرضةً للمسؤولية القضائية الدولية. وقال إن القرار يمكن استخدامه كأداة لتعزيز القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية، وسيؤثر على قرارات المحكمة الجنائية الدولية. ويلفت أبو بدوية إلى أن إسرائيل قد لا تلتزم بالقرار، لكنها تدرك خطورته عليها، وعزلتها الدولية، خاصة في نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأعرب أبو بدوية عن أمله في أن تلتزم الدول بالقرار وتلعب دوراً فاعلاً في إنهاء الاحتلال وكافة تبعاته، مؤكداً أن الرأي الاستشاري للمحكمة يفتح الطريق أمام المؤسسات الدولية لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

من جانبها، أكدت الكاتبة والمحللة السياسية نور عودة أن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة، الجمعة، والتي اعتبرت الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي، تُعدّ بداية الطريق وليست نهايته، وتتطلب خطواتٍ عدة. وأوضحت عودة أن القرار يحتاج الآن لإحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبنيه، ومن ثم يصبح لزامًا على الدول الالتزام بالفتوى.

وأضافت: يتطلب هذا القرار العمل والتواصل الثنائي مع الدول، ما يفتح المجال لإجراءات عدة، مثل وقف التجارة بالسلاح ووقف التعامل التجاري مع الشركات التي تعمل في المستوطنات.

وأكدت عودة أن الفتوى أصبحت وثيقة قانونية وجزءًا من القانون الدولي، ولا يمكن تجاوزها في المحاكم الدولية أو المحلية في الدول التي تستند إلى القانون الدولي، كما أن الفتوى تتناول كافة القضايا المتعلقة بالواقع الفلسطيني، ما يجعل الاحتلال مكلفًا تجاريًا وأمنيًا وسياسيًا.

وأشارت عودة إلى أن قرار المحكمة فاق كل التوقعات، لكنه يتطلب جهدًا فلسطينيًا مكثفًا بالعمل مع الدول لترجمة الفتوى إلى واقع ملموس، حيث قد تمهد الفتوى لفرض عقوبات على إسرائيل، وربما طردها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكدت عودة أن هناك حديثًا متزايدًا من دول ومختصين عن إمكانية وجود إسرائيل في الجمعية العامة من عدمه، مستشهدة بما حدث في جنوب أفريقيا.

بدوره، أكد الكاتب والمحلل السياسي سليمان بشارات أن فتوى محكمة العدل الدولية الأخيرة تُعد مهمة جداً، حيث تعيد للقضية الفلسطينية التعريف الصحيح كأرض وشعب تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح بشارات أن إسرائيل حاولت منذ اتفاقية أوسلو إزالة صفة الاحتلال عن فلسطين عبر الاعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير، بالرغم من أن ذلك يتعارض مع القانون الدولي.

وأشار بشارات إلى أن فتوى المحكمة أعادت القضية الفلسطينية إلى أروقة المنظمات الأممية، وألغت الاستفراد الأمريكي برعاية القضية. وقال إن الفلسطينيين يُمكنهم الآن محاكمة إسرائيل بناءً على الرأي الاستشاري للمحكمة، ما يتطلب تجييش المختصين بالقانون لتجهيز ملفات المحاكمة أمام المحاكم الدولية. وحول ردة فعل إسرائيل من فتوى محكمة العدل الدولية، أكد بشارات أن إسرائيل ستستمر في عمليات الاستيطان وتعزيز الإجراءات الإسرائيلية، لأنها تعتاد الإفلات من العقاب بفضل حماية الولايات المتحدة لها. ومع ذلك، يرى بشارات أن إسرائيل ستواجه في المستقبل صعوبة في تسويق نفسها دولياً، وستتعرض لعزلة كبيرة، حيث ستجد العديد من الدول حرجاً في التعامل مع دولة الاحتلال أمام شعوبها، نظراً لوصفها كدولة فصل عنصري ودولة احتلال.

أما ماجدة المصري، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فاعتبرت أن الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية تمثل وثيقة قانونية وسياسية هامة جداً في هذه الفترة التي تمر بها القضية الفلسطينية. ودعت إلى التعامل بجدية مع هذه الفتوى بتوحيد الصف الفلسطيني لمواصلة المسيرة الكفاحية والنضال السياسي والدبلوماسي.

وأوضحت المصري أن الوثيقة أضفت عدم الشرعية والقانونية على الاحتلال الإسرائيلي، ما يستوجب البناء عليها بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية الدولية، لمواصلة النضال من أجل عزل إسرائيل وإرغامها على الانصياع للقانون الدولي، مشيرة إلى أن هذه المعركة يجب أن تستمر بالتعاون مع حلفاء الشعب الفلسطيني.

وأكدت المصري أن الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية عرّت الاحتلال والمشروع الصهيوني بشكل فاضح أمام العالم، وأحرجت حلفاءه والداعمين له الذين يتوجب عليهم الالتزام بالقانون الدولي والتوقف عن دعم إسرائيل. وشددت على ضرورة استمرار محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في العمل خلال الفترة المقبلة، لفرض عقوبات وإجراءات بحق إسرائيل.

بدوره، قال الكاتب والمحلل السياسي هاني أبو السباع: إن الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية تُعد تأكيداً على رفض العالم لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ورداً على عدم انصياعها للقانون الدولي.

وأشار أبو السباع إلى أن الفتوى تؤكد أن الرواية الفلسطينية بدأت تنجح وتكتسب صدىً في العالم، ما يشير إلى مرحلة غير مسبوقة من دعم القضية الفلسطينية. وأوضح أن الفتوى تمثل رصيداً إضافياً للقضية الفلسطينية في مواجهة جرائم الاحتلال، مؤكداً أن العالم بدأ بمحاكمة إسرائيل على جرائمها، ما يُعد صحوة للضمير العالمي في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

ودعا أبو السباع السلطة الفلسطينية إلى استثمار الفتوى والذهاب بها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لطلب الحماية الدولية وتنفيذ القرارات الدولية السابقة لردع إسرائيل ومحاكمتها دولياً. وأشار أبو السباع إلى تفاعل الفصائل الفلسطينية مع الفتوى، مؤكداً ضرورة استثمار هذه الفرصة لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، مشيراً إلى أن الوحدة الفلسطينية أصبحت أكثر أهميةً في هذه الفترة الصعبة.

أما الكاتب والمحلل السياسي عماد موسى، فقال: "إن فتوى محكمة العدل الدولية تعيد التأكيد على أهمية تطبيق القانون الدولي على الضفة الغربية والأراضي المحتلة وتفكيك المستوطنات".

وأشار موسى إلى أن ردة الفعل الإسرائيلية كانت عنيفة وغير مسبوقة، حيث استبقتها إسرائيل بقرارات من الكنيست بعدم الاعتراف بدولة فلسطينية، ثم الدعوات لفرض السيادة على الضفة الغربية.

ولفت إلى أن الفتوى غير ملزمة، ويجب أن تتبعها إجراءات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، مع احتمال فرض الفيتو الأمريكي عليها في مجلس الأمن.

ودعا موسى إلى استثمار الموقف الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال إجراء حوار وطني شامل والاتفاق على برنامج سياسي موحد، ليكون الفلسطينيون موحدين أمام المنظمات الدولية.

ويشير موسى إلى أن الفريق القانوني والدبلوماسي الفلسطيني قوي، ويجب التحرك قانونياً وسياسياً نحو الدول التي اعترفت أو وعدت بالاعتراف بدولة فلسطين، لتشكيل تحالف دولي لتفعيل الفتوى ولجم إسرائيل ومحاسبتها.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٧/٢١

***

اعتداءات

العشرات من المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى

القدس – اقتحم مستوطنون، الأحد ٢٠٢٤/٧/٢١، المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

و اقتحم عشرات المستوطنين الأقصى على شكل مجموعات متتالية ونفذوا جولات استفزازية وأدوا طقوسا تلمودية في باحاته.

وشددت قوات الاحتلال من إجراءاتها العسكرية في البلدة القديمة من مدينة القدس، ونشرت عناصرها عند بوابات الأقصى، وفرضت قيودا على دخول المصلين.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٧/٢١

***

الاحتلال يهدم منشأتين تجاريتين في بيت حنينا

القدس – هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأحد ٢٠٢٤/٧/٢١، منشأتين تجاريتين في بلدة بيت حنينا، شمال القدس المحتلة.

و أفادت مصادر محلية، بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت البلدة، وهدمت محلا تجاريا ومعرض مركبات وسورا استناديا، كما جرفت أرضاً.

يذكر أن سلطات الاحتلال قد هدمت ٣١٨ منشأة وأخطرت بهدم ٣٥٩ أخرى في الضفة الغربية المحتلة، منها ٨٥ منشأة في القدس خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

وتمتنع بلدية الاحتلال في القدس عن منح الفلسطينيين تراخيص بناء، وتهدم أو تجبرهم على هدم منازلهم ومنشآتهم، في إجراء يتنافى مع القوانين الدولية والشرائع الإنسانية التي تكفل الحق في السكن، في إطار ممارسات الاحتلال الممنهجة لتهجير الفلسطينيين قسريا من مدينة القدس، مقابل توسيع المستعمرات في المدينة ومحيطها.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٧/٢١

***

تقارير/ اعتداءات

منذ ٧ أكتوبر: ٩ آلاف و٧٥٠ أسيراً في الضفة والقدس

عرب ٤٨ - قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية نادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، إن "قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من ٩٧٥٠ مواطنا من الضفة بما فيها القدس، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء شعبنا".

وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية نادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، إن "قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من ٩٧٥٠ مواطنا من الضفة بما فيها القدس، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء شعبنا".

ووفق المؤسستين، فقد "اعتقلت قوات الاحتلال خلال اليومين الماضيين (الجمعة والسبت) ٢٦ مواطنا على الأقل من الضفة، بينهم ابتهال العامر وهي ابنة الأسير الصحافي نواف العامر، بالإضافة إلى اعتقال الصحفي حمزة جابر، وأسرى سابقين".

وتخلل عمليات الاعتقال "اعتداءات بالضرب المبرح، وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين".

وبالتزامن مع حربه المدمرة على غزة والمستمرة منذ ٧ أكتوبر، صعّد المستوطنون اعتداءاتهم الإرهابية، فيما وسّع جيش الاحتلال عملياته في الضفة الغربية والقدس، ما أسفر عن استشاد ٥٧٨ شخصا، ونحو ٥ آلاف و٤٠٠ جريح، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية.

فيما خلّفت الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة بدعم أميركي، أكثر من ١٢٨ ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة عشرات الأطفال.

وتواصل تل أبيب الحرب متجاهلة قراري مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية وبتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.

الدستور٢٢/٧/٢٠٢٤ ص١٣

***

فعاليات

جامعة القدس تكرم البخيت وتوقّع مذكرة تعاون مع مجمع اللغة العربية

عمان - كرّمت جامعة القدس ومركز القدس للأبحاث والدراسات التابع للجامعة، واللجنة العليا للقدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، ممثّلةً بالأستاذ الدكتور عماد أبو كشك رئيس الجامعة، والدكتور باسل الجعبري مستشار اللجنة العليا للقدس في دائرة الدراسات والأبحاث، و معتصم تيم الأمين العام للجنة العليا للقدس، والدكتور غسان الديك عميد كلية القبول والتسجيل في الجامعة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت في رحاب المجمع.

ويأتي هذا التكريم وفقًا للأستاذ رئيس الجامعة، والوفد المرافق اعتزازًا بقامة أكاديمية مرموقة كرّست حياتها من أجل القدس والتوثيق لتاريخها، والدفاع عن الحق العربي الإسلامي الذي بدأ يتلاشى ويخفت صوته نتيجة تعقيد الصراع الصهيوني الفلسطيني، ومحاولات الإحلال التي تواجهها مدينة القدس، وللدور المثمر الذي نهض وينهض به الدكتور البخيت في سبيل الحفاظ على الإرث والتراث والتاريخ للقدس والمسجد الأقصى المبارك، الأمين على وثائقهما من خلال جمع السجلات والوثائق المملوكية والعثمانية وسجلات المحاكم الشرعية للمدن الفلسطينية: القدس، وحيفا، واللد، ونابلس، والخليل، وغيرها، إضافةً إلى جهوده في تصوير مخطوطات المكتبات الفلسطينية في يافا وعكا، ولجهوده في النهوض بهذا المشروع الوطني الكبير الذي بفضله وفضل المخلصين من أبناء الأمة حفظت هذه الأصول في مواجهة الهجمة الصهيونية الساعية إلى طمس التراث الفلسطيني، وعروبة فلسطين.

ووفق الوفد المكرّم، فإن هذا التكريم الرمزي يأتي بمثابة قبلة عزّ وفخار على جبين هذا المرجع الأكاديمي لمدينة القدس التي أرّخ لمدنها وناسها، وخطّ طريقًا معبّدًا للباحثين وطلبة العلم؛ لإنتاج علمي ودراسات بحثية جادّة تصدّت للمشروع الصهيوني ودراساته العبثية، وما بخل يوماً على الباحثين من فلسطين والوطن العربي بجهد أو وقت أو ذخيرة من الوثائق وغيرها.

كما وقّع المجمع وجامعة القدس ومركز القدس للأبحاث والدراسات مذكرة تفاهم لتوسيع أطر التعاون العلمي والجامعي والمعرفي، والاستفادة من الخبرات بين الطرفين في توثيق التاريخ، وتحقيق التراث العربي ونشره، و اقتراح الأفكار والمبادرات والفعاليات خدمةً لأهداف المؤسستين، وفق الإمكانات المتاحة.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢١ ص٢٢

***

اصدارت

نبيهة عبد الرازق تصدر كتاباً يتحدث عن المراحل الاستيطانية في فلسطين

عزيزة علي - عمان - صدر عن دار فضاءات للنشر والتوزيع، كتاب بعنوان "الاستيطان الإسرائيلي - تقويض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ١٩٦٧-٢٠٢٠"، للباحثة الدكتورة نبيهة عبد الرازق.

جاء الكتاب في أربعة فصول تتناول بداية الاستيطان الصهيوني لفلسطين؛ حيث يتناول الفصل الأول "الإطار العام وخلفية الدراسة، فيما يتناول الفصل الثاني "دوافع الاستيطان الإسرائيلي والمراحل الاستيطانية في فلسطين"، بينما يتوقف الفصل الثالث عند "مواقف الشرعية الدولية والمجتمع الدولي من الاستيطان"، ويتحدث الفصل الرابع عن "الاستيطان الإسرائيلي وأثره على (حق تقرير المصير) للشعب الفلسطيني".

ويشير خبير القانون الدولي، ومؤسس الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن الدكتور أنيس قاسم، في تقديمه للكتاب، إلى أهمية هذه الأطروحة التي تتناول "الاستيطان الإسرائيلي تقويض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ١٩٦٧-٢٠٢٠"، مؤكدا أن هذا الكتاب هو جهد أكاديمي مميز بالنقاشات المهمة التي طرحت، والتغطية الواسعة التي شملت سوابق عديدة، والمقارنات المفيدة؛ حيث جاء عنوان الأطروحة يختصر في الواقع جميع المشاكل السياسية والقانونية التي تطحن منطقة الشرق الأوسط لما يزيد على سبعة عقود، أي منذ نشوء دولة المستوطنين في فلسطين. إن استخدام تعبير "تقويض" هو استخدام موفق وقد، وقع في قلب المشكلة.

ويستفيض القاسم، في حديثه، حول بدايات المشروع الاستيطاني الذي استعانت الحركة الصهيونية من أجل تنفيذه بخبير الاستيطان الألماني "أرثر روبين"، الذي كان يعد "أبا الاستيطان الصهيوني في فلسطين"، لافتا إلى أن خبراء المشروع الاستيطاني كانوا يختارون المناطق الفلسطينية التي يمكن الدفاع عنها عسكريا، ويمكن إقامة مشاريع مستوطنات عليها بحيث تستطيع أن تدعم نفسها اقتصاديا، ولذلك كانت المواقع التي تيم اختيارها يراعى قربها من مصادرة المياه، كما كان الخبراء يختارون المواقع التي هي في عمق البلاد لكي ترسم حدود الدولة اليهودية المستقبلية على امتداد مواقع تلك المستوطنات.

ويوضح القاسم أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين ليس كـ"الاستيطان الفرنسي في الجزائر مثلا، وليس كالاستيطان الإيطالي في ليبيا قبل ذلك"، ففي الحالتين لم يقصد الاستعماران الفرنسي - الإيطالي التخلص من السكان الأصليين والقذف بهم عبر الحدود، بل أقاموا مستوطناتهم وربما سلبوا الأراضي الخصبة من السكان الأصليين كيد عاملة رخيصة، إلا أنه لم يتم تحويل الجزائريين أو الليبيين إلى لاجئين وحرمانهم من العودة إلى بلادهم.

وكتبت د. نبيهة عبد الرازق مقدمة لكتابها، توضح فيها أن الأرض وأصحابها هما الأساس والمحور الذي تدور حولة القضية الفلسطينية. ما يزيد على نصف قرن على حرب ١٩٦٧، وما تزال "إسرائيل"، بلا مهادنة ولا توقف تسعى لابتلاع الأرض وطمس ملامحها العربية وهوية أهلها. الأرض هي بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي الذي أصبح مانعا للاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط منذ أن بدأ الفكر الصهيوني بوضع مخططاته الاستيطانية مستعينا بالقوى الاستعمارية الغربية لتنفيذها، للاستيلاء على فلسطين وتفريغها من أصحابها الأصليين لإحلال يهود الشتات فيها.

وتشير المؤلفة إلى أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الإحلالي بدأ ينسج وجوده مع بداية تأسيس ووضع الدعائم الأولى للحركة الصهيونية التي أرساها "ثيودور هرتزل" في العام ١٨٩٧، فكان هدية اليهود الحقيقية، لجمع شتاتهم و إقامة وطن لهم في الأرض التي يدعون أن الرب منحها لهم، مبينة أن الفكر الصهيوني العالمي قاد مشروعه الاستعماري الاستيطاني، وذهب في ادعاءاته نحو الاستيطان في فلسطين. وكان عليهم من منظورهم الديني أن يطردوا السكان الأصليين ويهجروهم من تلك الأرض بعد أن يشوهوا هويتهم باعتبارهم أعداء الرب الواجب قتلهم والتخلص منهم.

وترى المؤلفة أن الحركة الصهيونية مارست نحو تحقيق هدفها، أبشع الطرق الإجرامية و أكثرها وحشية من دون أدنى اهتمام بقواعد القانون الدولي والإنساني، ومن دون أي اعتبار لمفهوم الاحتلال و أبعاده، ومن دون مراعاة حقوق الإنسان، ومن دون أي إقرار بأن هناك شعبا يسكن أرضا هي بلده ووطنه منذ التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري والحضاري للمنطقة.

وترى عبد الرازق أنه في ظل الاستقواء والتمرد على أحكام ومبادئ القانون الدولي، و إنكار حقوق الآخرين، فقد مارست دولة الاحتلال، مستعينة بالدعم الأميركي، سياسات توسيع رقعة الاستيطان وزيادة أعداد المستوطنين وإطلاق أيديهم في الاستيلاء على الأراضي والمساكن الفلسطينية، و إقامة المزيد من البؤر الاستيطانية في العديد من المناطق التي خضعت لسيطرة الاستعمار بعد حرب ١٩٦٧؛ حيث أدى ذلك إلى فصل أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية بعضها عن بعض، وتحويلها إلى كانتونات صغيرة تنعدم معها إمكانية قيام وحدة جغرافية فلسطينية، ما يشكل عقبة كبيرة أمام الوصول إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

الغد ٢٠٢٤/٧/٢٢ ص٩

***

آراء عربية

«العدل الدولية» تدين «إسرائيل» وتطالب بإنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان

المحامي علي أبو حبلة

في حكم غير مسبوق وتاريخي، أصدرت «محكمة العدل الدولية» في ١٩ يوليو/تموز٢٠٢٤ رأيا استشاريا له تبعات كبيرة على حماية حقوق الإنسان في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ ٥٧ عاما. ومضمون القرار الذي صدر بناء على الرأي والطلب الذي قدمته «الجمعية العامة للأمم المتحدة» في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٢ إلى المحكمة الدولية للنظر في الجوانب القانونية لسياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

للمرة الأولى وفي قرار غير مسبوق، وجدت «محكمة العدل الدولية» أن إسرائيل ارتكبت انتهاكات متعددة وخطيرة للقانون الدولي تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل، وفي سابقه هي الأولى، تحميل إسرائيل المسؤولية عن الفصل العنصري. وقد ألقت المحكمة على عاتق جميع الدول والأمم المتحدة مسؤولية إنهاء هذه الانتهاكات للقانون الدولي.

هذا القرار في مضمونه وجوانبه ومفرداته يجب أن يكون ناقوس خطر جديد للولايات المتحدة لتنهي سياستها وتعاملها بسياسة الكيل بمكيالين وتنهي دفاعها عن القمع الإسرائيلي بحق الفلسطينيين ودعم حرب الاباده في غزه والضفة الغربية، ويتطلب الدفع إلى إعادة تقييم شاملة في العديد من دول العالم وتحديد موقفها من إسرائيل استنادا لقرار المحكمة، فقد قررت محكمة العدل الدولية، في حكمها بشأن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، أن «سياسات إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، تنتهك قواعد لاهاي، التي تشكل جزءًا من المعاهدات التأسيسية للقانون الدولي».

وتشير محكمة العدل الدولية في حكمها بشأن شرعية الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أن هناك «أدلة كثيرة على أن إسرائيل تقدم حوافز لسكانها للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وأن إسرائيل تضفي الشرعية بانتظام على البؤر الاستيطانية المنشأة بشكل ينتهك القانون الدولي».

ورفضت محكمة العدل الدولية في لاهاي الحجة القائلة إنها «لا تملك صلاحية الفصل في مشروعية الاحتلال».حيث قضت المحكمة بأن لها صلاحية النظر في مسألة «شرعية الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية».

وبحسب القاضي نواف سلام، فإن «المحكمة تقضي بأن الأسئلة التي قدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة قانونية، وأن الطلبات قدمت وفق نظام روما الأساسي وإجراءات المحكمة، وأنها مختصة ببعض المشاركين في الإجراءات» وقد قررت المحكمة أن الموضوع ليس ثنائيًا فقط بين إسرائيل وفلسطين، إلا أن الأمر يهم الأمم المتحدة، وأن الطلب ليس له تأثير على مبدأ الموافقة على النزاع القانوني».

هذا في الوقت الذي تسارع فيه سلطات الاحتلال الخطى نحو التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وتشريع البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات ألقائمه أصدرت «محكمة العدل الدولية»، رأيها الاستشاري بشأن تقييم العواقب القانونية المترتّبة على «الاحتلال الطويل الأمد والاستيطان والضم» من جانب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، فضلاً عن السياسات الحكومية الإسرائيلية المرتبطة بتلك الممارسات، وعواقب السلوك الإسرائيلي على الدول الأخرى والأمم المتحدة.

وخلُصت المحكمة، في النتائج التي توصّلت إليها هيئتها المكوّنة من ١٥ قاضياً، وتلاها رئيسها نواف سلام، إلى أن «استمرار وجود دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني».

وقالت المحكمة إن الالتزامات التي تقع على عاتق إسرائيل تشمل «إنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن»، و»وقف جميع أنشطة الاستيطان الجديدة فوراً، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة»، بالإضافة إلى «تعويض الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص (المتضررين)».

ما الالتزامات التي تقع على جميع الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن والأمم المتحدة، وفقاً للمحكمة، فهي « عدم الاعتراف بقانونية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني»، فضلاً عن «عدم تقديم المساندة أو الدعم (لإسرائيل) للإبقاء على الوجود المستمر لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة « واللافت في هذه القرارات، أنها حازت تأييد ما بين ١١ و١٤ قاضياً، فيما عارضتها جميعاً نائب رئيس «العدل»، القاضية الأوغندية جوليا سيبوتيندي، المعروفة برفضها إدانة الاحتلال في دعوى جنوب أفريقيا بشأن ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية في قطاع غزة، والتي كانت أعلنت أوغندا تبرّؤها منها، وقالت إن قرارها لا يمثل قرار الدولة.

ورغم أن فتوى «محكمة العدل الدولية» الاستشارية غير ملزمة، غير أنها تحمل قيمة معنوية وقانونية لناحية استنادها إلى القانون الدولي. وهناك تخوف حقيقي من قبل قادة الاحتلال من هذه الفتوى من الناحية القانونية، لما يترتب عليها من تبعات سياسية دبلوماسية ودولية ذات أهمية خاصة وتفضي لملاحقة قادة الكيان الإسرائيلي بتهم ارتكاب جرائم حرب.

وأن ردود الفعل الإسرائيلية على القراروا تهام أعلى هيئة دولية بمعاداة السامية تؤكد حالة الهستيريا التي باتت عليها «إسرائيل» بحيث يكاد يجمع علماء العلاقات الدولية، على أن مفهوم الدولة المارقة، ينطبق على إسرائيل، وتظهر عجزًا فجًا ومزمنًا في التعاطي البناء مع محيطها الإقليمي والدولي. بحيث لا تتورع عن مباشرة الانتهاك المتواصل للأعراف، والقوانين والمواثيق الدولية؛ بما يشكل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين، مما يتطلب معاقبتها ووضع حدود لتماديها في ارتكاب الجرائم وتحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الدستور ٢٠٢٤/٧/٢١ ص١١

***

آراء عبرية مترجمة

قرار محكمة العدل مهم لإنهاء الاحتلال

هآرتس - بقلم: ايال غروس

اثناء عمله كمستشار قانوني للحكومة قال مئير شمغار (الذي اصبح بعد ذلك رئيس المحكمة العليا) بأن "الاحتلال هو وضع واقعي"، الذي في ظل غياب أي بديل سياسي أو عسكري يمكن من ناحية قانونية أن يستمر بشكل غير محدد بزمن.

قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي أول من أمس رفض هذا الموقف ومعه الادعاء القانوني الاسرائيلي بشأن "مؤقتية" الاحتلال، التي تسمح له بأن يواصل العثور على تسوية. تجدر الاشارة الى أنه تم التخلي عن هذا الادعاء بدرجة كبيرة، حتى من قبل الحكومة الحالية التي تعبر عن الرغبة في السيطرة على المناطق الى الأبد وليس بشكل مؤقت.

ولكن قانونيا كان هذا الاساس لسيطرة اسرائيل على المناطق. الفتوى الاستشارية التي تناولت الاحتلال الاسرائيلي في المنطقة التي تسمى في القانون الدولي "الاراضي الفلسطينية المحتلة" نصت على أنه في حين عدم وجود قيد زمني على الاحتلال فانه لا يمكن أن يكون صورة من السيطرة غير المحددة زمنيا. "الاحتلال يجب أن يكون مؤقت"، أكدت المحكمة. هذا وضع مؤقت جاء نتيجة احتياجات عسكرية، ولا يعطي السيادة للدولة المحتلة. اضافة الى ذلك يجب على الدولة المحتلة ادارة المنطقة لصالح السكان المحليين.

المحكمة قامت بقلب كل حجر في الطريق من اجل التوصل الى استنتاج بأن اسرائيل تقوم بخرق هذه القوانين. فقد قامت بفحص الطريقة التي فيها سياسة الاستيطان لاسرائيل، التي تخرق الحظر الذي يوجد في ميثاق جنيف على الدولة المحتلة لنقل سكانها الى الاراضي المحتلة، هي جزء من نظام يضم على الاقل جزء من المناطق لاسرائيل.

هذا الضم ينعكس في أن اسرائيل تفرض القوانين بصورة جزئية في الضفة الغربية (بالنسبة للمستوطنين والمستوطنات)، وفي شرقي القدس (الذي تعتبره المحكمة جزءا من الاراضي الفلسطينية المحتلة). المحكمة قالت إن سياسة الضم تناقض مبادئ القانون الدولي التي تطالب بأن يكون الاحتلال مؤقت، وتحظر على الدول السيطرة على مناطق جغرافية بالقوة.

المصادرة الواسعة للاراضي من قبل اسرائيل، وسياسة المياه المميزة، تعتبر سلبا للفلسطينيين وتخرق واجب ادارة المنطقة لصالح السكان المحليين. المحكمة تطرقت ايضا الى سياسة التخطيط المميزة لاسرائيل وهدم بيوت الفلسطينيين.

وحقيقة أن اسرائيل لا تقوم بمنع أو معاقبة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين احتلت مكانا رئيسيا في تحليل الطريقة التي تخرق فيها اسرائيل واجبها في العمل من اجل السكان المحليين. المحكمة تطرقت ايضا الى السياسة والتشريعات المميزة لاسرائيل في المناطق.

فقد قالت إن سياسة اسرائيل هي تمييز بنيوي وتخرق حظر "التصنيف" (الفصل) أو "الابرتهايد"، كما تم تعريفه في الميثاق الدولي لمنع التمييز العنصري. ولكنها لم تحدد اذا كان الوضع هو "فقط خرق لحظر الفصل أو أنه يصل الى مستوى الابرتهايد".

ربما هذه الضبابية متعمدة وتعكس الرغبة في التوصل الى اتفاق واسع بين القضاة على صيغة القرار. كل ذلك قاد المحكمة للتقرير بأن استمرار الوجود غير المحدد زمنيا والضم وتمييز اسرائيل في المناطق، يخرق حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويخرق حظر امتلاك منطقة جغرافية بالقوة. لذلك، جوهر القرار واضح جدا وهو أن التواجد المستمر لاسرائيل في المناطق غير قانوني، و أنه يجب عليها العمل على انهاء هذا التواجد "في أسرع وقت" ووقف "على الفور" أي نشاطات استيطانية جديدة.

التناقض بين هذين التأكيدين واضح. من جهة، المحكمة رفضت قول إن اسرائيل يمكنها مواصلة السيطرة في المناطق بشكل غير محدد زمنيا، وإن الاحتلال يمكن أن يستمر الى أن يوجد حل سياسي أو عسكري بديل أو التوصل الى اتفاق بين الفلسطينيين واسرائيل.

في المقابل، المحكمة لم تأمر اسرائيل بانهاء الاحتلال بشكل فوري، بل "في أسرع وقت"، وهذه صيغة ربما حتى أنها تعكس تسوية بين القضاة. لكن هذه الضبابية لا يمكنها اخفاء جوهر ما أكدت عليه المحكمة وهو أن الاحتلال ليس "وضع واقعي" فحسب، بل هو ايضا وضع "معياري".

الاحتلال الاسرائيلي الذي يتميز بالمستوطنات وتجريد السكان المحليين من ممتلكاتهم وممارسة الضم وحرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، كل ذلك يخرق المعايير التي توجد في مركز قوانين الاحتلال، لذلك يجب انهاؤه.

قانونيا اسـرائيل لم تعد تسـتطيع الادعاء بأن "الاحتلال مؤقت" و أنه يمكن أن يسـتمر الى حين التوصل في المستقبل غير المنظور الى اتفاق.

حقيقة أن اسـرائيل لا تتصـرف في المناطق كما هو مطلوب وأنها تقوم بضـمها (على الاقل فعليا) وتجريد السكان المحللين من ممتلكاتهم وطردهم، الذين تخضعهم لنظام تمييزي، هي حقيقة غير جديدة.

ولكن الآن اعطيت مصـادقة قانونية بأن هذا الوضـع غير قانوني ولا يمكن أن يسـتمر "الى حين التوصـل الى اتفاق". وفي العام ١٩٧١ عندما قررت المحكمة الدولية بأن اسـتمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني، كتبت "المحكمة تعترف بأن قول "وضـع غير قانوني" لا يؤدي بحد ذاته الى انهائه. هذا القول يمكن أن يكون فقط الخطوة الاولى، الحيوية، في الجهود لانهاء الوضع غير القانوني". هذه الاقوال تدوي وهي ذات صلة ايضا الآن.

الغد ٢٠٢٤/٧/٢٢ ص١٧

***

المستوطنات مشروع كذب وخداع للذات

هآرتس - بقلم: ايريس ليعال

في يوم الاربعاء الماضي كنت في كفار تفوح، مستوطنة شرق السامرة. الشمس كانت ملتهبة، وامرأة شـابة، التي كانت الحياة مثل شـوكة في حلق الفلسـطينيين وتنغيص حياتهم، تركت الحياة آثارها عليها، مرت بين قاطرتين قبل أن ننطلق، ثلاثة شـباب تعرفوا على الاسـم "مجدي" الذي كتب على حافلتنا الصـغيرة وطاردونا وضـربوا على غطاء المحرك وطلبوا امام السـائق الخائف معرفة لماذا ادخلوا عربيا الى مستوطنتهم.

هم كانوا شـباب صـغار، لكنهم يعرفون كيف يقومون بالتصـنيف العنصـري. هذه هي الصـورة التي اخذتها معي من جولتي الصـحفية التي نظمتها مبادرة جنيف: امرأة وعدد من الشـباب يعيشـون في فيلم سـينمائي بأنه يمكنهم السـيطرة على المناطق والاحتفاظ بها بدون ازعاج، لأن ممثليهم في الكنيسـت لديهم قوة هستيرية.

هذا هو الاسـتيطان الذي يتحدث عنه سـموتريتش واوريت سـتروك. هذه هي قسـمات "المعجزة"، ليس فقط كتل اسـتيطانية، بل عدة كرفانات في كفار تفوح و افيتار، التي تخدم الهدف الاسـمى، قتل امكانية حل النزاع بالطرق السـلمية. اضـافة الى حقيقة أن المسـتوطنات هي مشـروع للسـلب، هي ايضـا مشروع ضخم الابعاد من الكذب وخداع النفس، الذي تستسلم اسرائيل كلها له بسعادة. م

رت ٢٤ سـاعة والكنيسـت و افقت على مشـروع قرارينص على "الكنيسـت الاسـرائيلية تعارض بشـكل قاطع اقامة الدولة الفلسـطينية غرب نهر الاردن". مجموعة من الواهمين الذين يؤمنون بأنه بعد

عشرات السنين من النضال الفلسطيني الوطني والدموي سينجحون في اقناع ملايين الاشخاص بأن يكونوا رعايا في اراضيهم، التي لم يتوقفوا للحظة عن رؤيتها كوطن.

زئيف الكين غرد مثل عريس في يوم زفافه وقال بأن اقامة دولة فلسطينية في قلب البلاد هو الذي سيديم الصراع، الامر الذي جعلني اتساءل حول نوع المخدرات التي يتعاطاها.

كل سنوات حكم نتنياهو ادار فيها الصراع من خلال الايمان الكاذب بأنه يمكن نسيان وجود الفلسطينيين في البلاد وفي العالم، وتجاهل مطالبتهم بدولة. حول اتفاقات ابراهيم قال برضى بأنها الاثبات على وجود سلام مقابل السلام وليس مقابل الارض.

٧ تشرين الاول كان تذكير مخيف له بخطئه. والادراك في العالم لضائقة الفلسطينيين، والحاجة الحيوية للعثور على حل سياسي لم تكن في أي يوم اكبر مما هي في الوقت الحالي. ولكن بدلا من اصلاح الخطأ الكنيست قامت بترسيخه.

هذا الامر يقودنا الى قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي أول من أمس. من اجل استباق الضربة بتقديم العلاج لها، اعلن سموتريتش بأن الامر يتعلق بجسم سياسي، ليس لاسامي، وأن "مصدر حقنا في كل اجزاء ارض اسرائيل نحن نأخذه من الوعد الالهي".

قضاة المحكمة في لاهاي تأثروا بدرجة أقل بالوعد الالهي وتأثروا اكثر مما يحدث في الواقع وقالوا إن وجود اسرائيل في الضفة وفي شرقي القدس غير قانوني؛ والنشاطات التي تقوم بها اسرائيل في هذه المناطق من بين ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها، تصل الى حد ضم اجزاء كبيرة من اراضي الفلسطينيين؛ اسرائيل فشلت في منع اعمال عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين ومعاقبتهم؛ وأنها تقوم بمصادرة الاراضي وتوطن فيها المستوطنين؛ العار الاكثر فداحة منها جميعها هو أن اسرائيل تدير منظومة فصل عنصري وربما هي اوجدت نظام ابرتهايد.

رد اعضاء الصهيونية الدينية على الفتوى ظهر بصيغة موحدة: "الاجابة على لاهاي هي السيادة الآن". نتنياهو اعلن أنه لا يوجد شعب يحتل بلاده. ويئير لبيد قال إن الفتوى مقطوعة عن الواقع وهي مشوبة باللاسامية. بدءا بسموتريتش وانتهاء بلبيد، وبدءا باليمين المسيحاني وانتهاء بالوسط – يسار، الجميع اختاروا انكار الاحتلال وكونه الموضوع الذي يشكل حياتنا.

زعماء عميان وغير شجعان، أبقوا لليسار الراديكالي الانشغال بالواقع، سيواصلون استبعاد أن كلمة ابرتهايد قيلت. ولكن الجميع على جانبي الخط الاخضر الذي قامت اسرائيل بمحوه سيشعرون في الوقت القريب بهزة ارضية ثانوية لقرار لاهاي. اللعبة انتهت.

الغد ٢٠٢٤/٧/٢٢ ص١٧

***

أخبار بالإنجليزية

Jordan's, UK's foreign ministers talk ties, Gaza

Foreign Minister Ayman Safadi and the UK's Foreign Secretary David Lammy Sunday held telephone calls on ties and cooperation.

Safadi and Lammy discussed a ceasefire in Gaza to protect civilians and reduce regional tensions. The top diplomats agreed to hold "detailed" discussions in the next few days.

Safadi congratulated Lammy on becoming the UK's foreign secretary.

Jordan News Agency 21-7-2024

***

Dozens of Israeli settler's storm Al-Aqsa Mosque

On Sunday, settlers stormed the Al-Aqsa Mosque in the occupied city of Jerusalem, under the protection of the Israeli occupation police.

Dozens of settlers stormed Al-Aqsa in successive groups, carried out provocative rounds, and performed Talmudic rituals in its courtyards.

The occupation forces tightened their military measures in the Old City of Jerusalem, deployed their members at the gates of Al-Aqsa, and imposed restrictions on the entry of worshipers.

Al Quds Newspaper 21-7-2024

***

Israeli army demolishes Palestinian commercial establishments in Jerusalem

Army demolishes 2 commercial establishments, excavates land belonging to Palestinians in Beit Hanina, state’s news agency Wafa reports.

The Israeli army on Sunday demolished two commercial establishments and excavated a land belonging to Palestinians in Beit Hanina in occupied East Jerusalem.

The Israeli army raided the town of Beit Hanina, demolishing a commercial shop and a car showroom, and excavating a land, according to the official Palestinian news agency Wafa. The agency did not mention the reason for the Israeli army taking this measure, but it usually uses “construction without a permit” as an excuse in similar cases.

According to the Palestinian Authority's Wall and Settlement Resistance Commission, Israeli authorities demolished 318 commercial establishments in the West Bank belonging to Palestinians during the first half of this year and issued demolition notices for 359 others, including 85 in Jerusalem.

The Israeli municipality in Jerusalem refrains from granting building permits to Palestinians, and demolishes or forces them to demolish their homes and establishments.

Tensions have been running high across the occupied West Bank, including East Jerusalem, amid a deadly Israeli offensive that killed nearly 39,000 people in the Gaza Strip since Oct. 7, 2023.

At least 578 Palestinians have since been killed and nearly 5,400 others injured by Israeli army fire in the occupied West Bank, according to the Health Ministry.

Anadolu Agency 22-7-2024

***

نازحو مدارس "أونروا".. رحلة البحث
عن الحياة تنتهي بـ"الموت"
95%
إجمالي مدارس "أونروا" المستخدمة كملاجئ إيواء
70% تعرضت
لاستهداف مباشر
منذ 7 أكتوبر
539 شخصًا
استشهدوا أثناء الاحتماء بمرافقها
1600
أصيبوا بجراح متفاوتة
5 مراكز تعرضت
لاستهداف خلال 4 أيام
جلها تركز في مخيم
النصيرات وسط قطاع غزة
تسبب بمجازر مروعة
وتدميرها وهلع النازحين
76% من إجمالي
المدارس بحاجة لإعادة بناء أو تأهيل كبير
نطالب بوقف الهجمات الإسرائيلية الشنيعة على مرافقنا بغزة وإجراء تحقيق مستقل في الاستهداف المتكرر لمدارسنا
مفوض عام "أونروا" فيليب لازاريني
وكالة الصحافة الفلسطينية
Palestinian Press Agency
المصدر: تقرير أممي